التنمية والتحديث كقيمة اجتماعية لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الليبي

د. الباشير عمران خليفة المريمي – كلية التربية – جامعة بني وليد

الملخص :

يسعى الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة وتحقيق ذاته من خلال وجوده في المجتمع ، حيث ناضل من أجل الاعتراف بكيانه ووجوده كغيره من الأفراد الأخرين ويحاول سد الفجوة من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والسعي نحو التحديث ، بتطوير نفسه ومجتمعه ، باتخاذ مسارات ترفع دائما وبكل المقاييس للنهوض بالمجتمع خلال النهوض بأفراده ، وخاصة في الجوانب الاجتماعية ، وهذا لا يأتي إلا من خلال توطين العدالة والمساواة في المجتمع ، وإبراز القيمة الاجتماعية للفرد ، من خلال إحساسه بالانتماء لهذا المجتمع وإقحامه في المشاركة المجتمعية في بناء وصنع التنمية الشاملة وإرساء قواعد المساواة بالعدالة وتحديد الحقوق والواجبات التي تسند لكل فرد ، وذلك بمشاركته وفق امكانياته وبهذا تتضح القيمة الاجتماعية عند الفرد والمجتمع ، والتي تعد المعيار المثالي لسلوكيان الفرد المتحضر ، وهذا ما سعت هذه الدراسة الى الوصول إليه .

الكلمات المفتاحية :– التنمية – التحديث – القيمة – العدالة الاجتماعية .

Abstract:

Man seeks for fairness, justice, equality, self-fulfillment through his existence like other individuals and others, and tries to bridge the gap through achieving social development and striving towards modernization. The advancement of its individuals, especially in the social aspects, and this does not come except through the settlement of justice and equality in society and highlighting the social value of the individual through his sense of belonging to this community and involving him in community participation in building and making comprehensive development and establishing the rules of equality in justice and defining the rights and duties that are assigned to each individual and that with his participation

according to Thus, the social value of the individual and society becomes clear, which is the ideal criterion for the behavior of the civilized individual, and this is what this study sought to reach.

Keywords: development – modernization – value – social justice .

المقدمة:

تعد القيمة الاجتماعية معيار تنموي، ونظرة متقدمة في مسيرة التحديث وإحساس بمستوي عالي للفرد وبمكانته في المجتمع من خلال تحقيق التوازن والعدالة والمساواة بين كل أ فراد المجتمع بإبراز الحقوق والواجبات وفق البناء الاجتماعي للمجتمع في إطار منظومة تحوي الجميع، وترسخ التكافل والتعاون والمشاركة بأساليب تسعي لتحقيق التنمية والتحديث عبر الطرق الديمقراطية، والتي تعكس شعور الفرد بوجوده في المجتمع ، وبناء علي ذلك فإن القيم الاجتماعية تمثل المعيار المثالي لسلوكيات الأفراد، وهي التزامات أخلاقية تربط نمط الشخصية بالواقع الاجتماعي، ونظراً للأهمية الكبرى التي يكتسبها موضوع القيم، فقد تباينت حوله الرؤى النظرية والدلالات العلمية، واختلفت في استقرائها لواقعه، فحاولت النظريات الكلاسيكية إيجاد العلاقة القائمة بين القيم الاجتماعية وبين البني الاجتماعية، وذلك وفق المعايير التي تمليها الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المجتمعات، بينما لا يزال موضوع القيم محل جدل كبير في الدراسات النيو كلاسيكية، والتي تقرنها بالتحديث وحتمية التبعية، فبينما هناك من يتمسك باستقلالية القيم التقليدية، هناك من يفرض ضرورة إحلال قيم العدالة بدل القيم القديمة التقليدية واعتبارها مؤشر قوي وبارز وأساسي لحتمية التحديث وباختلاف هذه الرؤى رأينا في هذه الدراسة يجب ان نجيب علي التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الإطار ويكون موضوع دراستنا هذه وهو:

ما هي القيمة الاجتماعية للفرد في المجتمع الليبي من خلال مسيرة التنمية والتحديث والتي تحوي العدالة والمساواة في هذا المجتمع ؟

وعلي غرار ذلك قسمت هذه الدراسة بعد عرض الإطار التمهيدي (مشكلة الدراسة – أهمية الدراسة – أهداف الدراسة – تساؤلات الدراسة – مفاهيم ومصطلحات الدراسة – الدراسات السابقة) إلي محورين يضمن كل محور مبحثين وهي علي النحو الآتي:-

1- المحور الأول: التنمية والتحديث في الثقافة الليبية : وينقسم إلي :-

أ- المبحث الأول: العادات والتقاليد كثوابت ثقافية في المجتمع تحقق العدالة الاجتماعية.

ب- المبحث الثاني: التربية كهدف من أهداف التنمية .

2- المحور الثاني: التنمية والتحديث كطريق للعدالة والمساواة وينقسم إلي:-

أ- المبحث الأول:- المشاركة المجتمعية في بناء التنمية وتحديث المجتمع.

ب- الإقرار بمبدأ المواطنة وفق النظرة الاجتماعية في المجتمع .

وانتهت هذه الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات لعلها تكون إضاءه جديدة في مسيرة التنمية والتحديث في المجتمع الليبي ثم عرضت المراجع والمصادر التي استعان بها الباحث في هذه الدراسة .

- **مشكلة الدراسة :-**

من المبادئ الرئيسية لإرساء أسس الدولة الحديثة هو مبدأ حكم القانون، والذي يعد ركيزة لتعزيز مبدأ المواطنة وهو المبدأ الذي يمثل حجر الأساس في بناء الدولة التنموية الحديثة، والمدخل إلي إرساء أسس وقواعد النظام الديمقراطي، وبهذا يعد بداية تاريخ سعي الانسان من أجل الأنصاف والعدل والمساواة، حيث ناضل من خلاله للوصول إلي الاعتراف بكيانه ووجوده كعنصر هام وقيمة اجتماعية لا تقارن بالموارد الاقتصادية، وإنما هي صانعة ومقوضة لأي موارد اقتصادية أو إدارية لتحقيق التنمية وتطويرها وان أي نجاح للتنمية لا يتم إلا من خلال المشاركة الجادة والفعالة من كل شرائح المجتمع والوصول إلي تحقيق كامل للعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز، وبهذا نصل إلي الديمقراطية التي تتحول إلي قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي، وهذا يمثل الإطار الثقافي الاجتماعي لممارسة الديمقراطية ، ففي رأي الكواري، ان الديمقراطية عندما تتحول إلي قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي، تنقل الممارسة الديمقراطية من كونها مجرد توافق أني وترتيب سياسي تعكسه نصوص جامدة، لتصبح قيمة اجتماعية مطلوبة في حد ذاتها، من منطلق الإيمان بأهميتها في تحقيق المساواة والإنصاف[1] .

وبهذا تصبح قيمة ذات معني معنوي اجتماعي يشعر من خلال إحساسه بالآخرين وهذا يبرز عندما يصل المجتمع إلي درجة عالية من التنمية والتطور وعلي غرار ذلك نحاول الإجابة علي التساؤل الذي يعد مفتاح لهذه الدراسة والمتمثل في: هل تعتبر التنمية والتحديث قيمة اجتماعية تسعي لتحقيق العدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع الليبي ؟

- **أهمية الدراسة :-**

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز القيمة الاجتماعية لأفراد المجتمع من خلال المشاركة الاجتماعية في بناء وصنع التنمية لغرض تحقيق العدالة بكل مقاييسها في المجتمع، والعمل علي إرساء قواعد

(1) علي خليفة الكواري ، الخليج العربي والديمقراطية ، نحو رؤية مستقبليه لتعزيز المساعي الديمقراطية ، مركز ودراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص266 .

المساواة بين مختلف أفراد المجتمع من خلال العدالة في تحديد الحقوق والواجبات التي تسند لكل فرد، وذلك بمشاركته وفق قدرته وتخصصه بوضع آليات يتفق عليها الجميع تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم بحسب

الأولوية في ذلك وتنجز المشاريع الإنمائية بأسلوب جماعي فعال .

- **أهداف الدراسة :-**

تتحدد أهداف هذه الدراسة في الآتي :-

1- معرفة ماهية التنمية والتحديث وفق الثقافة في الفكر الاجتماعي الليبي ؟

2- معرفة القيمة الاجتماعية للفرد وفق التنمية التي يسعي إليها المجتمع الليبي ؟

3- السعي وراء إبراز دور التنمية في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الليبي ؟

4- معرفة دور المشاركة المجتمعية في بناء التنمية وصولاً إلي التحديث في المجتمع الليبي ؟

- **تساؤلات الدراسة :**

لتحقيق أهداف هذه الدراسة لابد من الإجابة علي التساؤلات الآتية :-

1- ما هي طبيعة التنمية والتحديث في المجتمع الليبي ؟

2- ما هي القيمة الاجتماعية للفرد في المجتمع الليبي وفق أهداف التنمية ؟

3- ما هو دور التنمية في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الليبي ؟

4- ما هو دور المشاركة المجتمعية في بناء التنمية لغرض التحديث في المجتمع الليبي ؟

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :-

1- التنمية :-

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها ((عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهد الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوي الحياة [1] .

- **وتعرف التنمية إجرائياً:-** بأنها ((هي وسيلة لتحقيق التعاون بين مؤسسات الدولة المختلفة وبين أفراد المجتمع باستغلال الموارد المتاحة من أجل تحسين مستوي المعيشة في المجتمع .

(1) . حسن ابراهيم عبد ، التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، 1990 ، ص42 .
(2) الباشر عمران خليفة ، التنمية والتحديث في الفكر الاجتماعي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة المرقب ، 2004 ، ص20 .
(3) حمدى جبر القرشي ، الغناء والقيم الاجتماعية في العصر العباسي ، مجلة كلية الاداب ، جامعة الفاتح ، العدد 3 ، 2004 ، ص44 .

2- **التحديث** : ((ينظر إلي التحديث إلي انه انتقال المجتمع من التقليد إلي أكثر تقدماً ويتم هذا بنقل أنماط وتكنولوجيا المجتمع المتقدم إلي الأقل تقدماً وذلك عن طريق وسائل الاتصال والاحتكاك بين الثقافات المختلفة [2] .

- **ويعرف التحديث إجرائياً:** علي انه ((انتقال المجتمع في مختلف مجالات حياته من التقليد إلي الحداثة من خلال تنمية وتطوير وسائل معيشته من خلال الاستفادة من المجتمعات الأكثر تقدماً)).

3- **القيمة** : هي احدي الدعامات الأساسية ، وتتضمن الحكمة ، والحلم ، ورجاحة العقل بحسن التصرف ، ومعالجة الأمور في تروي ، وطول أناة ، ويكتسب صاحبها أهمية بالغة في المجتمع ، ويتبوأ مركزاً رفيعاً فيه[3] .

والقيمة في قاموس علم الاجتماع هي: ((حقائق أساسية هامة في البناء الاجتماعي ، وهي لذلك تعالج من وجهة نظر السوسيولوجية علي أنها عناصر بنائية تشتق أساساً من التفاعل الاجتماعي[1]

- **التعريف الإجرائي للقيمة:** هو الثمن المادي للأشياء المادية، والثمن المعنوي الاجتماعي للأشخاص في المجتمع، وبالتالي تكون قيمة الشخص من خلال موقعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية بين الأفراد، ويثبت ذلك بحسن تصرفه وحكمته في مختلف المواقف التي تحدث في المجتمع، ولهذا تختلف القيمة الاجتماعية من شخص لآخر وفق الفروق الفردية بينهما من خلال سلوكهم وتصرفاتهم.

4- **العدالة الاجتماعية** : عرفها الفيلسوف الأمريكي جون رولز في كتابه نظرية في العدالة بأنها ((تمتع كل فرد في مجتمع ما بالمساواة في الحصول علي الفرص المتاحة للفئات المميزة)) [2] .

- **وتعرف العدالة الاجتماعية إجرائياً** : هي نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي يهدف إلي تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في شتي مناحي الحياة من حيث الحقوق والواجبات .

- **الدراسات السابقة :**

1- الدراسة الأولي :- دراسة أحمد زايد بعنوان المواطنة والمسئولية الاجتماعية – 2009 .

تهدف هذه الدراسة إلي إبراز معني المواطنة من خلال معرفة الرؤية السوسيولوجية للمواطنة بوصفها أداة لتأسيس النظام الاجتماعي العام- أي لتحقيق علاقة مستقرة ومستمرة بين أفراد المجتمع تقوم

(1) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1993 ، ص505 .
(2) جون رولز ، نظرية في العدالة ، مجلة الكون ، بيروت ، 2007 ، ص312 .

علي المساواة في الحقوق والواجبات ، وعلي الاحترام المتبادل والتسامح ، استخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة، واعتمد علي العديد من المراجع، وتوصلت هذه الدراسة إلي ان غياب الثقافة المدنية تؤدي إلي تحول الحياة الاجتماعية بكل قيمها إلي فوضي[1] .

2- الدراسة الثانية :-

دراسة سعد السيد سعد العبد بعنوان قيم الانتماء والمواطنة في ضوء مفهوم ودلالات حقوق الانسان وكانت هذه الدراسة سنة 2009، وتهدف إلي ألقاء الضوء علي مفاهيم القيم والانتماء والمواطنة، وكذلك التعرف علي مفهوم ودلالات حقوق الانسان التي تشكل الطابع القومي، وأتخذ المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، واعتمد علي العديد من المراجع النظرية في هذه الدراسة وتوصلت هذه الدراسة إلي بيان ما مدي التمسك بالمواطنة من خلال الانتماء وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وتمكنهم من أخذ حقوقهم باعتبارها أمر طبيعي .

3- الدراسة الثالثة :-

دراسة عادل عبدالله محمد بعنوان المواطنة الفعالة وتربية المواطن في ضوء متطلباته النفسية، وكانت هذه الدراسة ضمن مؤتمر المواطنة في المجتمع الكويتي – تشخيص للواقع ورؤية للمستقبل ولكن ذلك سنة 2013 ، تهدف هذه الدراسة إلي تحديد أهم موصفات المواطنة الفعالة كما أوضحها الإسلام، وتحديد أهم المتطلبات السيكولوجية والقيم الاجتماعية، من خلال الحقوق والواجبات، استخدم المنهج الوصفي التحليلي واستعان بمجموعة من المراجع لإثراء هذه الدراسة، وانتهت هذه الدراسة إلي ان ظهور وممارسة الظواهر والسلوكيات الدالة علي المواطنة لا تتم إلا تبني إستراتيجية وطنية متكاملة تراعي حقوق المواطنين وواجباتهم ، ويشارك كل فرد في بناء الوطن وتنميته[1] .

4- الدراسة الرابعة :-

دراسة محمد إبراهيم عبد بعنوان المواطنة وحقوق الانسان، وكانت هذه الدراسة ضمن المؤتمر العلمي الثاني للجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية تحت شعار حقوق الانسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، وكان ذلك سنة 2009 بجامعة عين شمس تهدف هذه الدراسة إلي إبراز المعني

---

(1) أحمد زايد ، المواطنة والمسؤولية الاجتماعية ، المؤتمر السنوى الحادي عشر ، المسؤولية الاجتماعية والمواطنة (16-19مايو-2009) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 2010 ، ص17 .

(2) سعد السيد سعد العبد ، قيم الانتماء والمواطنة ، المؤتمر العلمي الثاني ، الجمعية التربويه للدراسات الأجتماعية جامعة عين شمس ، القاهرة حقوق الانسان ومناهج الدراسات الاجتماعية (26-27-يوليو 2009) ، الجمعية التربوي للدراسات الأجتماعية عين شمس القاهرة .

(1) عادل عبد الله محمد ، المواطنه الفعاله وترتبية المواطن في ضو متطلباته النفسية ، مؤتمر المواطنة في المجتمع الكويتي – تشخيص للواقع ورؤية للمستقبل ، جامعة الكويت ، 2013 ، ص132 .

(2) محمد ابراهيم عيد ، المواطنة وحقوق الانسان ، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2009 ، ص241 .

المعنوي والاجتماعي والثقافي للمواطنة وربطها بحق الفرد من خلال انصهار الكل في واحد، حيث المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، والوجود الفعال، والإحساس بالهوية الثقافية والتأهيل الديمقراطي في كافة مناشط الحياة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد علي عدة مراجع نظرية وشواهد تاريخية، وانتهت إلي انه يجب ان ترسخ ثقافة المواطنة في المناهج التربوية، حتي يتعلم النشء كيف تكون المواطنة وقبول الآخر رغم التباين[2] .

- **مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة :-**
- **أولاً: من حيث الاتفاق :**

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في :-

1- الإطار العام للموضوع ، حيث أنهم جميعاً يدرس المواطنة وواقعها في مختلف المجتمعات، وما مدي تحققها المادي والمعنوي ونجاح ذلك في الواقع المعاش، وشعور كل فرد في المجتمع بذلك

2- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الهدف ، حيث جميعها تهدف إلي تطبيق مبادئ المواطنة من حيث الحقوق والواجبات ، والشعور بالانتماء إلي الوطن والهوية .

3- اتفقت أيضاً هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهج حيث جميعها اتخذت المنهج الوصفي التحليلي، لتفسير واقع المجتمع وطبيعة المواطنة فيه .

- **ثانياً : من حيث الاختلاف :-**
- **اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في :-**

1- مجتمع الدراسة، حيث لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والاجتماعية ونسبة الشعور بالمواطنة والانتماء ، وما مدي تحقق المساواة والمشاركة لأفراده في الحياة العامة في المجتمع .

2- وقت الدراسة، فهناك دراسات سابقة عن هذه الدراسة بأكثر من عشر سنوات ، وهذا الوقت كفيل بتغير المجتمع وثقافته .

3- اختلفت هذه الدراسة عن سابقاتها في لب الموضوع وخصوصيته فهذه الدراسة اهتمت بالجانب القيمي للفرد من خلال المواطنة في ضوء تنمية وتحديث المجتمع وتثقيفه للوصول إلي الشعور بالانتماء نفسياً واجتماعياً .

- **النظرية العلمية للدراسة (الاتجاه العلمي للدراسة) :**
- **نظرية التبادل الاجتماعي :-**

يؤكد أنصار هذه النظرية ان أفراد المجتمع يدخلون بشكل دائم ومتواصل في عمليات تبادل المصالح مع النظم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها، حيث يعطون ويأخذون في المقابل أشياء ذات قيمة

بالنسبة لهم، ومن هذا المنظور فإن عملية التبادل هذه تتضمن حساب التكاليف والعائد والأرباح الخاصة بنشاط معين[1] ، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الوسائل البديلة المتاحة، فوجود البدائل يؤثر تقدير الفرد لتكاليف وعوائد المحتملة، والمنظرون لعملية التبادل الاجتماعي يوسعون المفهوم الاقتصادي لتبادل السلع ليشمل القبول الاجتماعي والاحترام والتقدير والحب والأمن وغير ذلك من الأشياء المعنوية، وقد أكد مالينوفسكي علي ان عمليات التبادل تتم نتيجة دوافع لتحقيق الحاجات لدي الناس[2] ، وجاء المنظرون بعد ذلك ووسعوا المفهوم الاقتصادي لتبادل السلع ليشمل تبادل المنافع والحصول علي مكافآت معينة ولا يشترط ان تكون من نفس النوع .

وبهذا فإن أصحاب هذه النظرية يرون ان الشخص الذي يقدم خدمة مادية أو معنوية في المجتمع من خلال واجباته، وبهذه يحقق ذاته ووجوده كعضو فعال في المجتمع فيكسب ود الجميع من خلال الاحترام والتقدير وبهذه تتحقق المكانة الاجتماعية العالية والقيمة المعنوية له .

- **منهج الدراسة :-**

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر أنسب المناهج لهذه الدراسة من حيث وصف الموضوع وصفاً دقيقاً ومن ثم تحليله وفق الإطار النظري

وربطه بالدراسات السابقة المشابهة لهذه الدراسة ، وذلك لغرض الوصول إلي نتائج يعيشها المجتمع الليبي ، من خلال واقع وثقافة الفرد فيه وما يسعي إليه من تنمية وتحديث لغرض مواكبة المجتمعات الأخرى والمحافظة علي هويته الثقافية بشكلها العام .

المحور الأول : التنمية والتحديث في الثقافة الليبية :

ان التنمية والتحديث من القضايا المهمة التي شغلت المهتمين في شتي مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، حيث أنهما حلقتان متواصلتان ومترابطتان تقود الانسان للمحافظة علي المجتمع، بإشباع حاجات الأفراد من خلال تنمية قدراتهم لغرض الوصول إلي مستوي معين من المعيشة ثم تطويره وتغييره ، باعتبارها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وجدت لغرض التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلي أقصي حد، معتمدة علي البيئة الثقافية في تحقيق ذلك من خلال إبراز الأدوار وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص .

(1) محمد إبراهيم الغربي ، المشاركة الشعبيه في المجتمع المحلى ، (دراسات في التنمية الريفيه) قسم المجتمع الريفي ، كلية الزراعة ، جامعة الأسكندرية ، 2001 ، ص208 .

(2) عدلي على ابوطاحانة ، اشكالية الاختيار بين التحليل التميزي والانحدار اللوجستي من خلال دراسة محددات ادماج المرآة الريفية في الأنشطة الأنتاجية ، مجلة كلية الزراعة ، جامعة المنوفيه ، 1999 ، ص6 .

المبحث الأول : العادات والتقاليد كثوابت ثقافية تتحقق في المجتمع

العدالة الاجتماعية :-

ان العادات والتقاليد في المجتمع هي نظم ثقافية و أساليب أعتدنا عليها، من حيث أنها تتوافق مع الظروف المعيشية، ويتوارثها الأبناء عن الآباء ، وعلي الرغم من قدمها وغرابتها أحياناً ، وقيودها وعرقلتها لمسارات الحياة الحديثة إلا ان معظم أفراد المجتمع ، وخاصة المحافظين يطبقونها ويعتبرونها جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية، وهي امتداد للتاريخ العريق للمجتمع بأكمله .

ففي كل منطقة تتربع العادات والتقاليد في الثقافة المحلية لتلك المنطقة ، حيث يصعب التخلي عنها، وذلك لقوة المجتمع في المحافظة عليها، ولسهولة سيرها مع تيار سلوكيات هذا المجتمع، وان التغيير لهذه الثقافة قد يعرض أبناء المجتمع للاستهزاء والتعزيز والنبذ وتشويه السمعة ، وربما أكثر من ذلك ، ولكن ليس من المنطق التقليد والالتزام الصارم بجميع الأفكار السائدة من دون التحري عن حقيقتها والتفكير في صحتها وتوافقها مع الشريعة والقانون ، وكذلك مدي صلاحيتها في عمليات النمو والتطور والتقدم لتلك المجتمع وفي بناء تنمية الشاملة والمستمرة لمواكبة المجتمعات الأخرى ، والسير مع ركب التطوير والتحديث لكافة أوجه الحياة ، وذلك لبناء مجتمع متكامل ومتوافق مع التغيرات المتسارعة ومواكب للحضارة الإنسانية بشكل عام، وبما ان العادات هي مجموعة أمور أعتدنا علي القيام بها منذ الصغر، أما التقاليد فهي موروثات ثقافية ورثناها عن الآباء والأجداد تؤثر في نشأة الانسان وتعد كركائز أساسية في التكوين العقلي والنفسي للمجتمعات التي تحكمها هذه الظاهرة الاجتماعية بقوة فتتبعها الأجيال من دون العلم بأصلها وفصلها، ولو رغب أحدهم في التخلي عن بعضها لأصبح كأنه أبدي سوء النية تجاه المجتمع وقام بفعل شنيع لا يمكن تقبله من البعض الآخر، وبما ان المبادئ الإنسانية والقيم البشرية السليمة ثابتة، إلا ان المفاهيم والأفكار وطرق تنفيذها تتبحر من فترة لأخرى وتتطور بتطور العلم والفكر والاكتشافات البشرية وذلك لمواكبة الموروثات الثقافية للمتغيرات لمختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك الثقافية، وبناء منظومة فكرية ثقافية جديدة تزامن مع القانون وتحافظ علي الوقت وتسعي إلي تحرير العقلية الجامدة لدي الكثير من أفراد المجتمع ، وتصل إلي تحرير الانسان من أخيه الانسان وتعزز الإنسانية بالنهوض بالأخر ، من خلال العدالة الاجتماعية التي تقوم علي مرتكزات أساسية متمثلة في المساواة، وتكافؤ الفرص، والحياة الكريمة بتوفير الاحتياجات الأساسية من خلال إبراز الحقوق

والواجبات لكل فرد في المجتمع كالغذاء والسكن ، والخدمات العامة كالتعليم والصحة والحماية وغيرها إلي جانب حق الانسان في المشاركة في اتخاذ القرار وتحقيق ذاته لينعم بالسعادة [1] .

وكما أشار رولز إلي ان الحرية من المكونات الأساسية والرئيسية للعدالة الاجتماعية، فالحرية هي حق من الحقوق الأساسية التي لا تتحقق العدالة الاجتماعية في غيابها، وهذا ينطوي أيضاً علي ان مفهوم العدالة الاجتماعية لا ينفصل عن فكرة حقوق الانسان ، أي ان العدالة الاجتماعية بشكل عام هي عبارة عن نظام يهدف إلي تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع الواحد ، حيث تعمل علي توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع [2] .

ولهذا يجب تحقيق وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية في كل المجتمعات بتوفير العديد من العوامل والمقومات التي تسعي لذلك من خلال ترسيخ أسس وأهداف المجتمع في ذلك ، والبعد عن المعرقلات والصعاب التي تحول بينها وبين إرساء أسسها بين أفراد المجتمع بمختلف أطيافهم ومكانتهم، وان وجدت هذه المعوقات سوف تعرقل عمليات النمو والتطور الشامل والاستراتيجي التي تحتاجه الشعوب ، حيث ان الظروف الصعبة تقوض استثمار الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة للوصول إلي مستقبل أفضل، وهي نفسها المعوقات التي تقطع الطريق أمام توفير وتعزيز مستلزمات العدالة الاجتماعية، وهنا نشير إلي حقيقة بديهية يعرفها الكثيرون وهي ان مشاركة الشعوب في عملية البناء الاستراتيجي تزاد حيوية وإبداعاً كلما شعرت وعرفت هذه الشعوب ان العدالة الاجتماعية متحققة بشكل مميز وان مكاسبها السياسية والاجتماعية المشروعة قد تم تأمينها بدون مصاعب أو معوقات فتجتهد عندها في خلق أساليب جديدة في عملها فيزداد ويتطور كماً وكيفاً ، والعكس صحيح عندما لا يعمل القادة علي تلبية مصالح أفراد مجتمعاتهم ، وبالتالي مساهمتهم هذه في عملية البناء والأعمار ستضعف وتكون فاترة وبعيدة عن الإبداع في مختلف المجالات ومختلف الأوقات[1] .

(1) عرفان أمين ، كتاب وأراء – العادات والتقاليد ، القبس ، 2017 ، ص309 .
(2) نفس المرجع ، ص412 .
(1) نفس المرجع السابق ، ص314 .

المبحث الثاني :- التربية كهدف من أهداف التنمية :-

يعد الاهتمام بالتربية وما مدي مساهمتها في التنمية الاجتماعية من أهم اهتمامات الشعوب ، بحيث اخذ هذا الاهتمام حيز ومكانه كبيرة ، من خلال ما توفره من كفاءات بشرية مؤهلة تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وبما أننا في عصر السرعة وثورة المعلومات ، وتعقد الحياة الاجتماعية ، كان من الضروري الاهتمام بالتربية بصفتها وسيلة تزويد سوق العمل برأس مال يشري مخرجاته التربوية ومضامينه الثقافية والقيمة والفكرية منسقة مع أهداف العمل التنموي الضروري لتحقيق احتياجات المجتمع ووظائفه وقيمه وعلاقاته[1] ، ومن هذا المنطق ارتأينا لابد من تسليط الضوء علي علاقة التربية بالتنمية الاجتماعية في محاولة للتعرف علي أهم معوقات التنمية الاجتماعية ، والبحث عن سبل تحقيقها من خلال عملية التربية ، مع إبراز أهداف ومجالات التربية التنموية للأفراد، وبيان العلاقة المتبادلة بين التربية والتنمية من حيث التأثير والتأثر، باعتبار ان كل من التربية والتنمية وسيلة للأخرى، حيث يكمل بعضهم الآخر .

ويكاد يجمع المهتمون بقضايا التنمية ان العنصر البشري هو من أهم عوامل التنمية وروافدها ، حيث لا تتم التنمية إلا من خلال الانسان، ولا سبيل إلي بناء هذا الانسان إلا عن طريق التربية التي تقوم علي تطوير شخصيتها وإعادة بنائها بتعليمها وتدريبها وفق متطلبات المجتمع واحتياجاته، ومواكبة التقدم والتحديث لمجاراة المجتمعات الأخرى في شتي ميادين الحياة ، ولقد زاد من علاقة التربية بالتنمية وخاصة في منتصف هذا القرن ركيزة الاقتصاد ، والذي يعد محور مهم وعنصر أساسي في نجاح هذه العلاقة وتطويرها، والوصول بها إلي نتائج تنموية باهرة ، ومن خلال ذلك ظهرت عدة نظريات مهم في تلك الاتجاه منها نظرية رأس المال البشري والتي تعتبر بمثابة الإطار النظري المسئول عن التبني الكامل للعلاقة الجدلية بين التربية والتعلم من ناحية وسياسات التنمية في المجتمع من ناحية أخرى [1] .

وان التربية إذا أحسن استخدامها وتوجيهها ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوي الأداء لكل شرائح المجتمع ، وفي شتي المجالات للوصول إلي تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة ، والمحافظة علي سيرها بكل دقة ومهنية ، والعمل الدائم علي استمرارها وتطويرها وفق مناهج وخطط علمية وتربوية نابعة من ثقافة المجتمع ومواكبة لركب التطور والتنمية والتحديث ، وبهذا فإن التنمية المعتمدة علي أسس تربوية صحيحة تلعب دور بارز في إحداث التغير والتطور في النظام التعليمي في هذا

(1) لطرش فيروز ، التربية والتنمية ، دراسات وابحاث ، الكويت ، 2020 ، ص126 .
(1) نفس المرجع السابق ، ص128 .

المجتمع ، ولهذا يبرز ما يسمي بتنمية العقول والتقدم الحضاري كدليل علي ارتباط التعلم بالتربية وصولاً إلي التنمية والتحضر والتحديث انتهاءً بما يسمي ما بعد الحداثة ، وعلي غرار ذلك اتخذت العديد من الدول المتقدمة التربية كأداة رئيسية لإحداث التنمية ، وأعتمد عليها في تنظيم التعليم وأهدافه مثل اليابان وألمانيا اللتان خرجتا من الحرب العالمية الثانية بهزيمة قاسية ، ولكنهما استطاعت عن طريق التربية والانضباط والتعليم ومشاركة الجميع بروح التعاون والأمل من الوصول إلي أعلي درجات التقدم التكنولوجي والتقني والاقتصادي[2] .

- **المحور الثاني :- التنمية والتحديث كطريق للعدالة والمساواة :-**

من المعروف أنه لا تقوم أي تنمية في أي مجتمع من المجتمعات الأنسانية ولا تصل إلي الحداثة والتطور والتقدم إلا بالمساواة بين كل شرائح هذا المجتمع أو ذاك ، من خلال العدالة بكل معانيها وعلي مختلف الأصعدة وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبهذا تتحقق المساواة بنموذجيها الفعلي أو الاجتماعي والرسمي والذي يشار إليه غالباً بالمساواة بحكم القانون أي القانون الإداري ، وعلي الدول توفير وتطبيق هذا القانون الوضعي في الحقوق والواجبات والقضاء علي التميز بين الأفراد من خلال العرق أو الجنس أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية والابتعاد عن المحاباة والقرابة والمصلحة الشخصية أو العصبية والقرابية وعليه فقد سعي نموذج المساواة هذا إلي القضاء علي القوالب النمطية والتميز من خلال محاولة إنشاء عالم يسوده قانون يعامل الجميع بطريقة تتسم بالمساواة والعدالة وتحمل المسئولية من الجميع سعياً لتحقيق التنمية ومن ثم التحديث للمجتمع .

المبحث الأول :- المشاركة المجتمعية في بناء التنمية وتحديث المجتمع :-

ان المشاركة المجتمعية بمفهومها العام تعني أشراك جماهير الناس أو ممثلين عنهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورسم الأهداف العامة للدولة والمجتمع ، وهي بهذا المضمون تحمل معني الديمقراطية [1] .

والمشاركة هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورة في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة ، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف لأنها نابعة من أحساسة بأهمية هذه الأهداف ، فيسعي بكل ما أوتي من إمكانيات لتحقيق هذه الأهداف للوصول إلي أعلي مستوي وأجود أنتاج وبشكل يحقق التنمية بأفضل الوسائل وأسرع الأوقات من خلال مشاريع ذات فائدة للمجتمع وأفراده .

(1) السيد غنيم ، مقدمة في التخطيط الاقليمي ، دار المعارف ، القاهرة ، 2005 ، ص93 .

وأما المشاركة المجتمعية بمفهومها التنموي بشكل خاص تعد أشراك كافة المجموعات وكل الشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم ، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقيمها [1]، وهي بهذا المعني تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم أو تنمية من الأسفل ، والتي تعمل علي إلغاء الدور المتعاظم للحكومة وتحسن من محتوي خطط التنمية وتسهل من تنفيذها وتفعل دورها وتأثيرها ، وكذلك تعتبر المشاركة احدي الوسائل المهمة لتوريد المبادرات والتعاون بين الناس ، وتخلص المجتمع من التبعية بكل أشكالها وتعظم فرص نجاح التنمية لتحقيق أهدافها من خلال تحويل أفراد المجتمع إلي مساهمين حقيقيين في عملية التنمية بدلاً من ان يكونوا فقط منتفعين منها ، ويتطلب نجاح المشاركة في تحقيق أهدافها وجود لا مركزية حقيقية توزع فيها السلطة مكانية ومؤسسية بشكل واضح وفعال وليس شكلية كما هو الحال في كثير من مجتمعات العالم الثالث وعلي الرغم من الفوائد الكثيرة للمشاركة المجتمعية إلا انه قد يساء استخدامها من قبل الناس والدولة علي حد السواء خصوصاً في المجتمعات الفسيفسائية.

خصوصاً في المجتمعات الفسيفسائيه ، لذلك فأن نجاح خطة التنمية ترتبط بمدي تعاطيها مع الأولويات القومية واهتمامها بالاختلافات الإقليمية والمحلية بأسلوب يضمن عدم حصول التناقض ، ويعمل علي تحقيق التوازن من خلال محتوي واقعي وحقيقي[2] .

وللمشاركة المجتمعية أهمية بالغة من خلالها يمكن النهوض بالمجتمع والارتقاء به ، والعمل علي تحسين مستوي حياة المواطنين في شتي مجالات الحياة ، وذلك من خلال أسهام أبناء المجتمع تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل ، وحث الآخرين علي المشاركة وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع ، وتسهيل الأمور التي تؤدي إلي تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه والمشاركة المجتمعية تسمح بالعملية الديناميكية المتواصلة في العمل كما أنها تعزز التوافق المثمر والحلول الأبتكارية وسد الفجوات في المعارف والسلطة القائمة بين الخبرات التكنوقراطيه والمشاركة بالعمل من كافة جوانبه وتحقيق النجاح للعملية التنموية بتقديم تصور واضح بطبيعة المشاكل التي تواجهه هذه العملية الأمر الذي يساعد في رسم الأهداف وتحديد الأولويات ، وكذلك تعزز ثقة الأفراد بنفسها وتأكيد القيم الخاصة باحترام الجهد العام والمال العام ، كما ان المشاركة تحد من دور الصفوة المحلية وتعمل علي إزالة الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية .

(1) السيد غانم ، مرجع سابق ، ص96 .
(2) السيد غانم ، نفس المرجع سابق ، ص96 .

الناجمة عن طبيعة البني الاجتماعية القائمة، كما ان المشاركة المجتمعية تخلق استعداد نفسي لدي الجماهير يتقبل التغيير والتحديث ، إضافة إلي أنها تقلل من البيروقراطية الإدارية وتعزز مبدأ التنسيق بين هيئات التخطيط في المستويات الإدارية المختلفة وبهذا فإنه يمكن للأهداف والأساليب والأدوات والأنشطة التشاركية ان تسهم جميعاً في خلق عملية التنمية المستدامة والمتواصلة والمتكاملة وصولاً إلي تطور المجتمع وتحديثه .

وعلي الرغم من ذلك فإن المشاركة المجتمعية تختلف من مجتمع لأخر إلا أنها تواجه العديد من المعوقات التي تقف دون تحقيق الأهداف التنموية بالشكل المطلوب ، والمتمثلة في الضعف في حيز السلطات المسئولة ، وكذلك عدم القدرة في كثير من الأحيان علي التعبير وحرية الرأي ، إضافة إلي عدم إتاحة الفرصة الكافية للمساهمين في مراحل العمل المجتمعي ، كما ان الفجوة الواسعة بين أصحاب القرار والمشاركين أحياناً تكون نقطة خلاف في تسيير العمل التنموي ، أضف إلي هذا غياب سياسة التحفيز والتشجيع للمساهمين في العملية التنموية كما ان عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم وفحصهم للمشكلة ومتطلباتها وظروفها قد يكون عائق لسير العمل[1] .

ولهذا تعد المشاركة المجتمعية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية عمود أساسي من أعمدة تنفيذ المشاريع التنموية ، وتقاس مؤشرات النجاح في تلك المشاريع والبرامج التنموية علي مدي مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات ، لان جميع هذه الخطط التنموية تستهدف مصلحة كافة أفراد المجتمع بكل شرائحه ، فأفراد المجتمع ان لم يشاركوا في وضع صياغة تلك الخطط والبرامج والمشاريع الإنمائية سيصطدم الساسة وأصحاب القرار والمنفذين لهذه المشاريع بعدم تجارب وقبول وتفاعل المجتمع مع هذه البرامج لعدة أسباب ومن أبرزها عدم إشراك بقية أفراد المجتمع في تحديد أولوية هذه المشاريع، وأحياناً يرو أنها لا تلبي احتياجاتهم وبعيدة كل البعد عن مطالبهم، وبهذا فأن المشاركة المجتمعية تسهم في تقدم المجتمع وتحديثه من خلال بنائه بتنمية يشارك فيها الجميع ويحافظ عليها ويسعي إلي تقدمها وتواصلها واستمراريتها لكي يواكب المجتمعات الأخرى ويصل إلي مراحل التحديث والتطور.

(1) عمرو خضري سلامه ، المشاركة المجتمعة ، المدونة العلمية (ستارشمس) جامعة جنوب الوادي ، 2019 ، ص62 .

المبحث الثاني :- الإقرار بمبدأ المواطنة وفق النظرة الاجتماعية في المجتمع :

ان المواطنة في معناها العام تعني انتماء الفرد إلي وطن معين يعيش فيه ، ويحافظ عليه ويعطي كل ولائه إليه ، وهذا التعبير له دلالته القانونية والسياسية ، بمعني ان مساحة المواطنة تمتد لتشمل أبناء الوطن الواحد جميعاً بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات إزائه ، بصرف النظر عن انتمائهم المختلفة من الناحية الدينية أو العرقية ، فضلاً عن الواجبات ، فأن المواطنة لها حقوق يمكن ان تصف إلي حقوق عضوية حياتية ، وروحية ، وذهنية ، كالحق في الحياة الآمنة الكريمة ، وحق العبادة والديانة، وحق السكن والتملك والسفر، وحق الانتماء إلي الأحزاب والجمعيات السياسية والنقابية وحق الانتخاب والترشح للمناصب العامة ، فضلاً عن الحق في التأليف والنشر والتعبير عن الرأي[1] ، وعليه فأن كل هذه الحقوق المتعلقة بالمواطنة قد أشارت إليها العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية وأكدت علي ضرورة ممارستها في إطار الديمقراطية والمشاركة وحقوق الانسان ، وإيجاد آليات واضحة تضمن تنفيذها وحمايتها .

ويعرف براين تيرنر المواطنة بأنها الهوية القانونية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية ، وهي هوية يكتبونها بوصفهم أعضاء في المجتمع، بحيث يكون الفرد شخصية قانونية ، تمنحه حقوقاً معينة وتفرض عليه واجبات معينة في إطار ثقافة مدنية ، أي في إطار منظومة من القيم يقرها الأفراد بوصفها فضائل مدنية[2] .

وان المواطنة ومبادئها لا تقتصر علي النصوص القانونية أو الدستورية وإنما ترتبط بما يقدمه من واجبات وما يحق له من حقوق بشكل عام وفي مختلف المجالات، ولهذا تعد المواطنة أداه لتأسيس النظام العام للمجتمع سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، أي يسعي إلي الوصول إلي علاقات مستقرة ومستمرة بين أفراد المجتمع معتمدة علي المساواة في كل شئ في إطار الحقوق والواجبات ، وإذا كانت المواطنة ليست مجرد حق قانوني ، فأنها أيضاً ليست مجرد حق يمنح للأفراد وهذه قضية واضحة في تعريف المواطنة، فمن ذا الذي يقول هذا مواطن، وهذا غير مواطن – صحيح ان الانتماء القانوني لبلد معين هو أساس المواطنة، ولكن هذا الفهم يصور المواطنة كما لو كانت حقاً يمنحه طرف لطرف أخر، كأن تمنح الدولة حقوق المواطنة لأبناء المجتمع عندما تشاء وتأخذه عندما تشاء .

(1) أسماعيل ذياب خليل ، دور المواثيق الدولية في تعزيز مبدأ المواطنه ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالي ، العراق ، 2020 ، ص46 .
(2) احمد زايد ، المواطنه والمسؤولية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص17 .

وبهذا فأن المواطنة ليست حقاً يمنح أو يمنع ، ولكنها استحقاقات من خلال وجود الشخص في المجتمع ومشاركته في بناء المجتمع عبر أجيال وأجيال بصفة الاستمرارية أي مشاركتهم أنتاج وإعادة أنتاج الحياة الاجتماعية من خلال تكوين الأسر وتحسين النسل لغرض استمرار الحياة والمحافظة علي المجتمع بالدفاع عنه وتحسين الخدمات وتوفير مصادر الغذاء للوصول بالفرد إلي الحياة الآمنة والحياة الكريمة بشكلها العام وتنميتها وتطويرها لكي يشعر الفرد بوجوده كعنصر أساسي في المجتمع ومواطن بحكم وجوده وبحكم دوره في هذا المجتمع، وعليه فأن المجتمع هو نفسه هؤلاء الأفراد مجتمعين، فهم يمنحون استحقاق وجود هذا المجتمع وهم في نفس الوقت إذ يخولونه حقوقاً إدارية وقانونية معينة فأنهم يفعلون ذلك بمحض إرادتهم، فالمجتمع أو الدولة في النهاية ما هي إلا تجسيد للإرادة العامة كما ذكرها أنصار نظرية العقد الاجتماعي، ولهذا فأن المواطنة هي أكبر من ان تكون علاقات قانونية، فالمواطنة أيضا علاقة اجتماعية ترتبط بالأدوار التي يؤديها الأفراد، وتفاعلهم مع الآخرين ومع الدولة التي يعيشون في كنفها والمواطنة لا تمنح ، بل هي حق لكل من يعيش علي أرض الوطن، ومن ثم فأن السكان الذين أسسوا الدولة لتحمي حقوق المجموع من طمع الأقوياء وتحمي ممتلكات الناس وحقوقهم، وتقيم العدل بينهم ، وبهذا فأن المواطنة لا تستقيم إلا في إطار تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين كل أفراد المجتمع، وتخلق التوازن والاستقرار بين مختلف شرائح المجتمع وهذا ما يصل بنا إلي ان المواطنة ليست مفهوماً استاتيكياً جامداً ، بل هي مفهوم مرن ومتغير ومتنوع وشامل يحوي كل المبادئ الأساسية للعيش الكريم للفرد والمجتمع علي حد السواء ، وبهذا نجد المواطن الصالح يسعي إلي المحافظة علي المجتمع ، ويعمل علي تنميته وتطويره مادياً واجتماعياً ومعنوياً، من خلال المحافظة علي التوازن والاستقرار وفق كافة الانسان في هذا المجتمع، وعليه يجب ان يتوفر الإحساس النفسي والمعرفي للفرد بالمواطنة الحقيقية، وان الوطن جزء منه، وهذا ينعكس في ممارساته وأساليب حياته اليومية.

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة :-

1- ان العادات والتقاليد في المجتمع الليبي هي نظم وأساليب أعتدنا عليها وهي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية يصعب التخلي عنها .

2- يسعي المجتمع لمواكبة الموروثات الثقافية للمتغيرات في شتي أوجه الحياة، وبناء منظومة فكرية توازن بين ثقافة المجتمع والقانون الوضعي الذي يسعي إلي التنمية والتحديث في المجتمع

3- تعد التربية في المجتمع الليبي من أهم روافد التنمية السليمة، التي يسعي إليها المجتمع وتحافظ علي هويته الثقافية .

4- ان المشاركة المجتمعية في المجتمع الليبي، تعد السمة البارزة لهذا المجتمع ، لتعني أشراك الجميع في مختلف أوجه التنمية، وتعد معيار لوجود الفرد في هذا المجتمع ووطنيته .

5- ان الفرد في المجتمع الليبي يحظى بحقوق وعليه واجبات تملي عليه الولاء والانتماء وتقديم كل ما في وسعه من خدمات للمجتمع .

6- ان المواطنة ليست حقاً يمنح أو يمنع ، ولكنها استحقاقات من خلال وجود الشخص في المجتمع ومشاركته في بناء المجتمع عبر الأجيال بصفة الاستمرارية .

ثانياً: توصيات الدراسة :-

1- نوصي للأخوة الباحثين والمهتمين بشئون التنمية والتخطيط الاجتماعي بترسيخ العديد من العادات والتقاليد الإيجابية التي تحمل في طياتها التقدم والتنمية والمحافظة علي الثقافة الإسلامية ومبادئها.

2- الاستمرار في البحث لموائمة العادات والتقاليد في المجتمع مع التغيرات المتسارعة في العالم والمحافظة علي توازن المجتمع في عدم التخلي عن هويته الليبية والإسلامية .

3- التركيز علي التربية السليمة في محيط المجتمع ومن خلال المؤسسات التربوية لأعداد جيل يحافظ علي الهوية والانتماء ويسعي للتنمية والتحديث في ان واحد.

4- العمل علي دعم مبادئ الديمقراطية الصحيحة في المجتمع، والابتعاد عن التقليد الغربي للديمقراطية المجوفة، وذلك من خلال إبراز المساواة وحقوق الانسان وفق تشريعنا الإسلامي ومبادئه السمحة .

5- ترسيخ مبادئ المواطنة والانتماء وليس التعصب والتشدد والانفتاح، وإنما الولاء بمعناه الكامل .

6- ان المشاركة هي مبدأ للشعور بالمواطنة وهي أساس للتنمية والتحديث في المجتمع.

المراجع:

1- البشير عمران خليفة، التنمية والتحديث في الفكر الاجتماعي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب ، 2004 .

2- إسماعيل دياب خليل، دور المواثيق الدولية في تعزيز مبدأ المواطنة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق ، 2020

3- السيد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار المعارف، القاهرة ،2005 .

4- أحمد زايد ، المواطنة والمسئولية الاجتماعية، المؤتمر السنوي الحادي عشر ، المسئولية الاجتماعية والمواطنة (16- 19 مايو- 2009)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 2010 .

5- جون رولز، نظرية في العدالة .

6- حسن إبراهيم عبد، التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1990 .

7- حمدي جير القرشي، الغناء والقيم الاجتماعية في العصر العباسي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الفاتح ، العدد (3)، 2004 .

8- سعد السيد سعد العبد، قيم الانتماء والمواطنة، المؤتمر العلمي الثاني، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، حقوق الانسان ومناهج الدراسات الاجتماعية (26 -27 يوليو- 2009)، جامعة عين شمس، القاهرة، 2009.

9- عادل عبدالله محمد، المواطنة الفاعلة وتربية المواطن في ضوء متطلباته النفسية، مؤتمر المواطنة في المجتمع الكويتي- تشخيص للواقع ورؤية للمستقبل، جامعة الكويت ، 2013 .

10- عدلي علي أبو طاحونة، اشكالية الاختيار بين التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي من خلال دراسة محددات إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الإنتاجية، مجلة كلية الزراعة، جامعة المنوفية، 1999 .

11- عرفان أمين ، كتاب وأراء- العادات والتقاليد، القبس، الكويت، 2017.

12- علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002 .

13- عمرو خضري سلامة، المشاركة المجتمعية، المدونة العلمية (ستار شمي) جامعة جنوب الوادي ، 2019.

14- لطرش فيروز، التربية والتنمية، دراسات وأبحاث، الكويت، 2020.

15- محمد إبراهيم العز بي، المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي (دراسات في التنمية الريفية)، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001 .

16- محمد إبراهيم عبد، المواطنة وحقوق الانسان، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، مصر، 2009.

17- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 1993 .